الاعتراف العراقي بالكويت ورد الفعل الامريكي

الاصرار على استمرار الحصار ليس بديلا عن سياسة واضحة الاهداف تجاه العراق

في لقاء مع مادلين اولبرايت، بتاريخ 14 تشرين الثاني 1994، لم يدم اكثر من دقيقتين سلم نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز وثائق الاعتراف التي شملت قرارا موقعا من الرئيس صدام حسين ونسخة من جريدة "الوقائع العراقية" الرسمية التي نشر فيها قرار البرلمان الاعتراف بالكويت.

استقبلت مادلين اولبرايت، طارق عزيز بصفتها رئيسة مجلس الامن لذلك الشهر وليست كسفيرة للولايات المتحدة. فواشنطن ترفض التقاء اي مسؤول عراقي رسمي، وتأكيدا لسريالية المشهد ارتدت اولبرايت حلية على شكل حية (ثعبان)، ردا على نعتها بهذه الصفة من قبل الصحافة العراقية.

ومباشرة بعد مغادرة عزيز، اجتمعت اولبرايت بالشيخ صباح الاحمد نائب رئس الوزراء الكويتي لمدة 25 دقيقة ليخرج من الاجتماع معلنا تعهد بلاده بالتبرع لسد العجز المالي للجنة الخاصة المكلفة بأزالة اسلحة العراق المحظورة (اشار مسؤول امريكي ان وزير الخارجية الامريكي حض الكويت على التبرع بمبلغ 2،5 مليون دولار).

وفي اجتماع المجلس دعت اولبرايت الى ابقاء الحظر على العراق وعرضت صورا التقطت بالاقمار الاصطناعية لقصور اكدت انها بنيت في العراق بعد فرض الحظر وان صدام حسين انفق عليها نحو بليون دولار.

وتشددت واشنطن في رفض اي ربط بين اعتراف العراق بالكويت ومراجعة قرار الحظر النفطي على العراق . فصدر بيان تجديد الحظر يوم الاثنين 14 تشرين الثاني، بينما بحث موضوع اعتراف العراق بالكويت بعد يومين في جلسة منفصلة. ووافقت واشنطن، تحت اصرار غالبية اعضاء المجلس، على اصدار بيان رئاسي لمجلس الامن يرحب بالاعتراف شرط الا يرتبط الترحيب بمسألة العقوبات وشروط رفع الحظر النفطي عن العراق. بينما اعتبرت روسيا والصين وفرنسا ان الاعتراف يشكل خطوة رئيسية نحو استتباب الامن والسلام في المنطقة، يجب اعتبارها انجازا رئسيا في المسيرة نحو رفع الحظر النفطي عن العراق تدريجا.

وتبنى المجلس، بعد تبلور تيارين متناقضين -واشنطن ولندن مع التشدد وروسيا والصين وفرنسا مع التجاوب- صيغة توفيقية لم تربط بين الاعتراف ورفع العقوبات، ولكنها اعتبرت الاعتراف العراقي خطوة "ذات دلالة مهمة" في اتجاه تنفيذ قرارات المجلس.

ان هذا التصعيد الدبلوماسي والاعلامي من اجل ابقاء الحظر النفطي على العراق، لا يمكن ان يكون بديلا عن سياسة امريكية واضحة الهدف والادوات تجاه العراق و شعبه.

السؤال الذي بات يشغل العراقيين: ماذا تريد واشنطن من العراق ومن نظام صدام حسين بالذات؟ وما هي شروط امريكا لرفع الحظر؟

هل هو تنفيذ قرارات مجلس الامن الخاصة بالاعتراف بالكويت وتدمير اسلحة العراق المحظورة حسب النص الحرفي والقانوني لقرارات مجلس الامن ذات الصلة؟

اذا كان هذا هو الهدف فتصبح عندئذ الاستجابة للرفع الجزئي للحظر امرا مطلوبا لضمان وتشجيع بغداد للتعاون مع تنفيذ القرارات.

ولكن اذا كان هدف واشنطن اضافة الى ماذكر، ضمان الحقوق الانسانية والسياسية للعراقيين؟

فعندئذ يتوقع المراقب استجابة واشنطن لدعوة تفعيل قرار 688 والدخول في حوار مع النظام من اجل تنفيذ ذلك كشرط لرفع الحصار.

ولكن اذا كان الامر يتجاوز ذلك الى اسقاط صدام حسين؟

فقد ثبت بعد مضي اكثر من اربع سنوات فشل الحصار كأداة لاسقاط النظام. واقتبس هنا تعليقا للسيد جهاد الخازن رئيس تحرير "الحياة" على موقف اولبرايت الاخير:

"اذا كان موقف صدام حسين من شعبه، وشعوب المنطقة، سيئا بالمطلق، فان موقف اولبرايت لايقل عنه سوءا بكثير، فهي لم تفعل شيئا سوى ان تزيد الى مصائب العراقيين بنظامهم مصيبتهم بها، من دون ان تؤثر ولو بمقدار انملة في وضع النظام. اليوم اصبحت مادلين اولبرايت شريكة صدام حسين في تجويع شعب العراق، فهي لاتستطيع ان تنكر ان هذه العقوبات لم تؤد الغرض المطلوب منها باسقاط النظام، بل ربما ادت الى العكس، فقد جعلت الشعب معتمدا كليا على النظام للعيش من يوم الى يوم، فساعدت العقوبات النظام من حيث ارادت زعزته"

وقصة ترف صدام حسين في بناء القصور رغم الحظر دليل اخر على ان المتضرر الاساس من الحظر هو الشعب وليس الحاكم مما يسقط حجة استمرار الحصار.

محاولة لفهم الموقف الامريكي من العراق

في محاولة لفهم الموقف الامريكي من العراق هناك عدد من الاحتمالات التي يمكن ذكرها كسيناريوهات بديلة او متكاملة:

سيناريو العاجز: ان امريكا ليست قادرة على اسقاط صدام حسين، وبقاء كاسترو والقذافي نموذجان على هذا العجز. وامريكا بهذا المعنى لاتملك عصا سحرية بل تملك الحصار كأداة انهاك واضعاف.

سيناريو الخيار الارخص: ان امريكا قادرة على اسقاط صدام حسين، ولكنها غير مستعدة لدفع الثمن لذلك، وتصريحات الرئيس الامريكي السابق بوش مؤخرا في ملبورن تؤكد ذلك عندما يقول ان سبب عدم دخول بغداد واطاحة صدام كان الخوف من التورط بفيتنام ثانية.

سيناريو سلم الاولويات: ان استمرار الوضع الحالي مقيدا بالحصار هو غاية ما تريد واشنطن الى حين تجاوز او تحقيق المهام التالية:

- اكتمال التسوية العربية-الاسرائلية بتوقيع دمشق معاهدة السلام مع اسرائيل، والتطبيع العربي الشامل مع اسرائيل.

- عودة العراق لسوق النفط العالمي يؤثر سلبا على الاقتصاد السعودي والكويتي، خاصة وان كلا الاقتصادين مطالبين بتسديد فواتير كبيرة لامريكا، وعليه لابد من تجاوز الخليج لأزمته الاقتصادية قبل السماح للنفط العراقي بالتدفق.

- الاوضاع الداخلية الامريكية لاتسمح لادارة كلينتون بالمغامرة عسكريا او سياسيا خاصة بعد سيطرة الجمهوريين على الكونغرس الامريكي. وبات من الصعب على كلينتون، بعد ان جعل من صدام مشروعا للكراهية، القيام باي عمل يمكن ان يفسر كانتصار لصدام حسين وبهذا المعنى اي رفع جزئي للحصار مع بقاء صدام حسين في الحكم سيفسر كهزيمة لكلينتون المعني جدا بصورته و شعبيته. وعليه يصبح الانتظار الى ما بعد الانتخابات الرئاسية في نوفمبر عام 1996 الخيار المفضل، الا في حال حصول امر مفاجىء.

سيناريو انتظار البديل المناسب: تجد واشنطن نفسها متورطة في معارضة عراقية غير فعالة، تفتقر الى المصداقية والوحدة، وبما ان التغيير حسب قناعة واشنطن سوف لن يتم على يد هذه المعارضة (المؤتمر الوطني العراقي) فان امريكا تنتظر التغيير من الداخل عبر انقلاب عسكري او ما اشبه. والى ان يتحقق مثل هذا "الانقلاب" فان الولايات المتحدة غير مستعدة للمجازفة عبر تفعيل المؤتمر، خاصة وانها تخشى انفصالية الاكراد و"نفوذ" ايران على الشيعة المعارضين الامر الذي يفسر رفض واشنطن اقامة منطقة امنة في الجنوب العراقي. وانسجاما مع هذا الموقف رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا نداءات "المؤتمر الوطني العراقي" بتقديم صدام حسين واعوانه الى المحاكمة كمجرمي حرب، بأمل ان يتم على يد احد هؤلاء الاعوان اسقاط النظام، اضافة الى صعوبة اقناع الصين وروسيا بمثل هذا الاجراء.

ان سياسة الادارة الامريكية اسيرة هذه السيناريوهات-احدها او بعضها او جميعها- ولكن حتما لم تسمح لنفسها ببلورة سياسة تسمح برفع العقوبات تجاه بغداد مع بقاء صدام حسين في الحكم.

ان الخيارات السياسية الامريكية السالفة تجعل من العراقيين والمنطقة عموما اسرى السقوط المؤجل لصدام حسين الامر الذي جعل العراقيين والمنطقة عموما يعيشون حالة من القلق والتوتر الامر الذي يؤجج الصراعات الداخلية ويبعد المنطقة عن الاستقرار، مع ان الهدف المعلن لامريكا هو تحديدا هذا الاستقرار. وبهذا المعنى اصبح مجرد بقاء صدام هو انتصار له، واذا ماتصورت واشنطن ان سياسة الاحتواء كفيلة بالحد من تأثيراته على المنطقة، فان هذا القناعة لابد وان اهتزت بعد تحريكه لقواته باتجاه حدود الكويت.

ان الاثار السلبية لسياسة الاحتواء والسقوط المؤجل لصدام حسين امتدت لتشمل دول التحالف الغربي والاعضاء الدائميين في مجلس الامن. فقد اخذت روسيا وفرنسا والصين تبتعد عن الموقف الامريكي، ناهيك عن دول مثل تركيا والاردن، واذا لم يكن باستطاعة هذه الدول التمرد الكامل على امريكا، فان بمقدروها تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية على حساب واشنطن ونظامها الدولي الجديد.

ان الاختراق الدبلوماسي الذي حققته روسيا في العراق والخليج جاء على انقاض فشل سياسة الغموص والجمود الامريكية. قال سيرغي كوريلوف نائب وزير الخارجية الروسي (16/11/1994) ان الولايات المتحدة تشعر بـ "الغيرة" لان الديبلوماسية الروسية حققت هذا "الاختراق". ونجحت روسيا فعلاً في استخدام "البوابة العراقية" للحصول على مساعدات اقتصادية من دول الخليج (جولة رئيس الوزراء الروسي في اواخر نوفمبر الى خمسة دول خليجية وابرام ثلاثة اتفاقيات اقتصادية وتقنية مع الرياض والكويت ومسقط).

وحجة واشنطن بان روسيا وفرنسا مدفوعتان بتحقيق مصالح تجارية، يعزز قناعة الاخرين بضرورة التحرك باتجاه انهاء الحصار خاصة بعد ان احتكرت واشنطن عقود التسلح والتجارة مع السعودية والكويت. فحتى لندن اخذت تنظر بقلق للفرص المتاحة في العراق، فتأسس مؤخرا "لوبي تجاري" بريطاني باسم جماعة المصالح العراقية البريطانيةIraqi British Interest (IBI) Group وهذا اللوبي نظم مؤخرا اول وفد تجاري زار بغداد وستشارك حوالي 34 شركة بريطانية واوروبية في معرض بغداد الدولي الذي سيفتتح في مطلع ديسمبر 1994، وحسب ماذكرت الفاينشال التايمز (25/11/1994) فقد سافر ستيفن كروج، المدير العام لجماعة (IBI) الى عمان في سبتمبر الماضي مع النائب هنري بيلنكهام (Henry Bellingham) السكرتير البرلماني لوزير الدفاع البريطاني، حيث التقيا بمسؤولين اردنيين واخرين من الخارجية العراقية.

ان استمرار المسألة العراقية يضع الامم المتحدة، كأحدى اهم ادوات النظام العالمي الجديد، على المحك فقد تجد واشنطن نفسها تدفع بهذه المنظمة نحو اختبار قد يأتي على فاعاليتها، وذلك اذا اضطرت واشنطن لاستخدام الفيتو لمنع قرار الاغلبية برفع الحصار عن العراق بما ينهي كليا التماسك الدولي. واذا امكن اليوم الحفاظ على هذا التماسك بصعوبة فان الاحتفاظ بهذا التماسك لستة شهور او سنة من الان قد يواجهه صعوبة اكبر، مما يمهد الطريق لتآكل

نظام الحصار ان لم يرفع جزئيا او كليا. الا اذا كانت واشنطن تراهن على "حماقة" عراقية على غرار التحرك العسكري العراقي باتجاه الحدود الكويتية، تعيد لحمة التماسك الدولي.

الاستجابة و المرونة السياسية خيار بغداد الاخير

اذا اخذنا تصريحات المسؤولين العراقيين الاخيرة كمعيار، فاننا نجد-بعد تلكؤ طويل- ان هناك استعدادا لاعتماد نهج الاستجابة والمرونة السياسية. فقد تعهد (19/11/1994) طارق عزيز بعد اجتماعه بممثلي الدول غير المنحازة الاعضاء في مجلس الامن التعاون لكشف مصير المفقودين الكويتيين. وشدد خلال الاجتماع على الاستعداد الكامل للعراق لتسوية قضية الاسرى والمفقودين، والتعاون الكامل مع اللجنة الخاصة المكلفة بازالة الاسلحة المحظورة، ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما ايد المتحدث باسم اللجنة الدولية للصليب الاحمر (23/11/1994) بان طارق عزيز اكد لسوماروجا، رئيس اللجنة الدولية للصليب الاحمر، استعداد بغداد للتعاون في شأن المفقودين الكويتيين.

وعلى صعيد اللجنة الخاصة بازالة اسلحة العراق المحظورة، قال شارل دولفر (رويتر، 18/11/1994) وهو خبير اسلحة بالامم المتحدة في بغداد ان العراق وعد بتقديم البيانات المطولة بشأن برامجه السابقة في مجال التسلح. وقال ايضا ان بغداد تبذل ما في وسعها لمساعدة الامم المتحدة على تنفيذ برنامج مراقبة طويلة الاجل للتأكد من استحالة عودة العراق الى انتاج او امتلاك اسلحة محظورة.

وقالت مصادر مطلعة (الحياة 19/11) ان طارق عزيز تحدث عن اقتراح "اجراءات بناء الثقة" مع الكويت وايران اذا رغبت هاتان الدولتان بذلك. وشرحت المصادر الاقتراح بانه على نسق اجراءات بناء الثقة في اوروبا المعروفة باتفاقيات هلسنكي. وقالت ان تفاصيل المبادرة لم تحدد بعد، لكن الطرف العراقي ينوي العمل على بلورتها في الاسابيع القليلة المقبلة.

ونقرأ لاول مرة (ق.ن.أ. 25/11) في رسالة مطولة تلقاها بطرس غالي، الامين العام للامم المتحدة، من مندوب العراق لدى المنظمة الدولية، ردا على تقرير لجنة حقوق الانسان (تقرير فان دير شتويل) حرص العراق على حقوق الانسان واهمية الارتقاء بها بالرغم من الظروف التي خلفتها الحرب مع ايران وحرب الخليج الاخيرة و"حرص العراق على التعاون مع هيئات الامم المتحدة المعنية بحقوق الانسان".

ان المراجعة والانفتاح السياسي داخل العراق باتت استحقاقا لابد منه من اجل استعادة النظام للثقة والاحترام الدوليين الامر الذي يعزز فرص انهاء الحصار. ان تصريح سعدي مهدي صالح رئيس المجلس الوطني (13/11) بأجراء انتخابات حرة في شمال العراق بمجرد الغاء "المنطقة الامنة" لايؤخذ بجدية مالم يطبق في بغداد اولا.

واعتقد ان الورقة السياسية الفاعلة والحاسمة في هذا الصدد هو اعلان بغداد استعدادها لاجراء انتخابات بأشراف اطراف دولية محايدة، تكون اساسا لمصالحة وطنية عراقية.

لقد اصبحت واشنطن -شئنا امن ابينا- طرفا في المسألة العراقية. ولكن فشلها في ان تكون جزءا من الحل سيحولها الى جزء من المشكلة. واذا كنا نطالب واشنطن بسياسة واضحة تجاه العراق، فعلى العراقيين -والمعارضة بالذات- ان تعرف ماذا تريد؟

فاذا كانت المعارضة تريد من واشنطن ان توصلها للسلطة بأي ثمن فان مشروعها محكوم عليه بالرفض امريكيا وعراقيا. ولكن اذا كان المطلوب انهاء الحصار وتنفيذ الشرعية الدولية المتمثلة بقرار 688 عبرحوار وطني يحقق المصالحة الوطنية من خلال انتخابات حره باشراف دولي فالامر مختلف تماما.

(الملف العراقي، العدد 36 - كانون الاول 1994)

❋ ❋ ❋